

Distr.: General
7 December 2011
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ التي تلقيتها من نائب الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، سعادة السيد كلاوديو بيسونيرو، ويحيل بها تقريراً عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان يتناول الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (انظر المرفق).
وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون



مرفق

رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من
نائب الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ٢٠١١ (٢٠١١)، أرفق طيه تقريراً
عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان يغطي الفترة من آب/أغسطس إلى
تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (انظر الضميمة). وأرجو ممتنا إطلاع مجلس الأمن على هذا
التقرير.

(توقيع) كلاوديو بيسونيرو

التقرير الفصلي المقدم إلى الأمم المتحدة عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية

مقدمة

١ - وفقا لما يقتضيه قرارا مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ٢٠١١ (٢٠١١) بإبلاغ الأمم المتحدة عن التقدم الذي تحرزه بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، يغطي هذا التقرير الفترة من ١ آب/أغسطس حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بلغ مجموع قوام القوة الدولية ٦٣٨ ١٣٠ فردا ينتمون إلى جميع الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي البالغ عددها ٢٨ دولة إضافة إلى ٢١ دولة من الدول غير الأعضاء في المنظمة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١ أصبحت السلفادور البلد التاسع والأربعين المساهم بقوات في القوة الدولية والشريك التنفيذي فيها. وتدعو منظمة حلف شمال الأطلسي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية إلى قيام دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة يدعم هذه البعثة الصادر بها تكليف من الأمم المتحدة ومن خلال توفير موجهين ومدربين لقوات الأمن الوطني الأفغانية، وتقديم المزيد من الدعم إلى القطاعين المدنيين للحكومة والتنمية.

٢ - وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة الدولية تقديم المساعدة إلى حكومة أفغانستان وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وخلال الفترة من ١ آب/أغسطس حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بلغ مجموع الخسائر البشرية التي لحقت بصفوف القوة الدولية ٩٦٨ ١ فرداً، تشمل ١٥٢ فرداً لقوا حتفهم أثناء العمليات الحربية، و ٨٠٣ ١ أفراد أصيبوا بجراح، بالإضافة إلى ١٣ حالة وفاة غير متصلة بالمعارك.

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل عدد العمليات المشتركة مع الأفعال والعمليات التي يقودها الأفغان ارتفاعه مع الزيادة المطردة الحاصلة في قدرة قوات الأمن الوطني على الرد على الهجمات المعقدة والهجمات الموجهة نحو أهداف بارزة. وشهدت الحوادث الأمنية في فترة الثلاثة أشهر المشمولة بالتقرير اغتيال رئيس المجلس الأعلى للسلام، البروفيسور رباني في ٢٠ أيلول/سبتمبر. وبالرغم من التقدم المحرز في مناطق الجنوب والجنوب الغربي، ارتفع عدد الحوادث الأمنية في مناطق الشرق على نحو كبير هذه السنة، ولم تكن فترة الثلاثة أشهر هذه استثناءً. فقد شهدت الفترة أيضا ارتفاعا هائلا في الحوادث التي استعملت فيها أجهزة التفجير اليدوية الصنع بالمقارنة مع السنة الماضية، لكنها شهدت في المقابل انخفاضاً كبيراً في العمليات المعقدة والمنسقة بالمقارنة مع الفترة نفسها في عام ٢٠١٠.

وواصلت القوات الدولية - الأفغانية المشتركة ممارسة الضغط العسكري من خلال القيام بعمليات مشتركة، وفي المقابل تفادى المتمردون الدخول في اشتباكات حاسمة رغبة منهم في المحافظة على قواهم.

٤ - وتتضمن الأحداث الأخرى الجديرة بالذكر فيما يتعلق بالفترة المشمولة بالتقرير ما يلي:

(أ) أمكن خلال فترة الثلاثة أشهر التي يغطيها التقرير، الحفاظ على الأمن في المناطق السبع المدرجة ضمن الشريحة الأولى التي بدأت فيها العملية الانتقالية، ومرد ذلك على نحو كبير استمرار التوسع في قوات الأمن الأفغانية وازدياد فعاليتها. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات فعلية، وسيتوقف الكثير على قدرة حكومة أفغانستان على تحسين الحوكمة من أجل دعم المكاسب الأمنية المحققة؛

(ب) في ٢٥ آب/أغسطس، أيد الرئيس حامد كرزاي علانية قرار لجنة الانتخابات المستقلة استبدال تسعة برلمانيين عاملين. واستكملت عملية الانتخابات البرلمانية خلال فترة الثلاثة أشهر مما سمح لمجلس العموم (ولسي حركه) بالبدء في الاضطلاع بمسؤولياته؛

(ج) في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، استضاف الممثل المدني السامي لمنظمة حلف الشمال الأطلسي وقائد القوة الدولية مائدة مستديرة حول موضوع اقتصاد أفغانستان، حضرها كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وألمانيا. وتركز الاجتماع بصورة أساسية على التحديات التي تواجه الاقتصاد المحلي في ضوء برنامج السحب التدريجي للقوة الدولية خلال عام ٢٠١٤؛

(د) في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وقّع رئيس أفغانستان حامد كرزاي ورئيس وزراء الهند مانموهان سينغ اتفاقاً بشأن الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. ويغطي الاتفاق مجالات التجارة والاقتصاد والطاقة والتعليم والأمن. ووافقت الهند كذلك على المساعدة في تدريب قوات الأمن الوطني الأفغانية وتجهيزها؛

(هـ) في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أصدرت الأمم المتحدة تقريراً عن سوء معاملة المعتقلين في عدد من المرافق التابعة لمديرية الأمن الوطني والشرطة الوطنية الأفغانية في كافة أنحاء أفغانستان. واتخذت القوة الدولية إجراءات فورية وعلقت عمليات نقل المعتقلين إلى المرافق التي حددها تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ووضعت أيضاً إطاراً أفضل لأغراض التفتيش والتصديق وتدريب المحققين وإجراء عمليات

الرصد على المدى الطويل. ويتم تنفيذ هذا الإطار الآن في جميع المرافق التي ربطها التقرير بسوء معاملة المعتقلين. وما فتئت القوة الدولية ملتزمة بالقضاء على انتهاكات حقوق الإنسان في العمليات الخاصة بالمعتقلين، وستواصل العمل على نحو وثيق مع حكومة أفغانستان ومع البعثة بشأن هذا الموضوع؛

(و) في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، استضاف كل من وزير المالية والممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان أول اجتماع يعقد، المجلس المشترك للتنسيق والرصد منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وقام الاجتماع، في جملة أمور، باستعادة العمل بعملية كابل. ومن المتوقع أن تساهم هذه النتيجة في المؤتمر المزمع عقده في بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١؛

(ز) في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، اتفق المجلس الانتقالي المشترك بين أفغانستان ومنظمة حلف شمال الأطلسي على المناطق التي ستبدأ فيها عملية الانتقال المندرجة في الشريحة الثانية. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر أعلن الرئيس كرزاي هذه المناطق. وفور بدء التنفيذ الخاص بالشريحة الثانية، سيصبح نصف سكان أفغانستان تقريباً مشمولين بمناطق تمر بمرحلة انتقالية. وتقوم حكومة أفغانستان والقوة الدولية بالإعداد لكي يبدأ التنفيذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

الحالة الأمنية

٥ - إزاء عجز المتمردين عن تنفيذ توجيهات القيادة العليا للطالبان بزيادة في العمليات خلال شهور أيار/مايو، وحزيران/يونيه، وتموز/يوليه، وفشلهم في استئناف أنشطة التمرد بعد نهاية شهر رمضان تعزز وجهة النظر القائلة بأن موسم القتال لعام ٢٠١١ بالنسبة للمتمردين قد دحر فعليا في العديد من أنحاء أفغانستان. وواصل عدد الهجمات الموجهة نحو أهداف بارزة ارتفاعه في جميع أرجاء البلد وتركز باستمرار على زعزعة الثقة في قدرة حكومة أفغانستان وقواتها الأمنية على المحافظة على استتباب الأمن. وأظهرت هذه القوات قدرة متزايدة على الرد على هذه الحوادث الأمنية، وهو مؤشر إيجابي لمستقبل الأمن في البلد. ولم تشكل عمليات المتمردين في الغالب مشاكل بالنسبة للمناطق المدرجة في المرحلة الانتقالية. كما استمرت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تمثل السلاح المفضل للمتمردين من أجل تفادي المواجهة المباشرة مع القوة الدولية والحد من حركتها.

٦ - واستمرت جهود إعادة الإدماج على مدار الفترة المشمولة بالتقرير وركزت على توسيع هذه العملية لا سيما في مناطق جنوب و جنوب غرب أفغانستان في محاولة لاستغلال الموجة المتزايدة لعدم الرضى التي يبديها أفراد المستويات الدنيا في صفوف المتمردين. وفي

أوائل أيلول/سبتمبر فور انتهاء شهر رمضان وبدعم قوي من القوة الأمنية الدولية في مدينة قندهار عقد مؤتمر قندهار لإعادة الإدماج. واستهدف المؤتمر إحداث طفرة في جهود إعادة الإدماج في جنوب أفغانستان من خلال دعوة أصحاب المصلحة المدنيين والعسكريين، على الصعيد الوطني وصعيد الولايات للالتقاء على مزامنة أفضل لجهود استتباب الأمن وإعادة الإدماج والإنعاش المجتمعي. وبما أنه تم الآن إقامة الهياكل اللازمة، بما في ذلك توفير الأدوات المالية على مستوى الولايات، تم تشجيع حكام الولايات على اتباع نهج استباقي لتنشيط مبادرات التوعية بهذه الجهود وفقا لمسؤولياتهم.

٧ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، أعتيل رئيس المجلس الأعلى للسلام، البروفيسور رباني، حين كان يستقبل متمردا سابقا مزعوما للتفاوض معه في بيته. وبالرغم من الأثر البالغ لعملية الاغتيال على المشهد السياسي، لا يَحتمل أن يكون لها وقع كبير على نتائج إعادة الإدماج لأن معظم العمل أنجز على صعيد الولاية والمقاطعة وعلى المستوى المحلي. وقد أثر هذا الحادث المفجع أيضا في عملية المصالحة. غير أن البلدان المانحة، وبالرغم من هذه الأحداث حددت التزامها بدعم البرنامج الأفغاني للسلام وإعادة الإدماج الذي يمثل أداة حاسمة للانتقال السلمي في أفغانستان. وعند نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كان البرنامج قد أعاد إدماج أكثر من ٢٧٠٠ متمرّد بصفة رسمية، مقارنة بما عدده ٤٠٠ متمرّد تقريبا عند نهاية تموز/يوليه.

٨ - وعلى المستوى الإقليمي توصف الحالة الأمنية كالتالي:

(أ) القيادة الإقليمية الجنوبية - الغربية - وسعت قوات الأمن الوطني الأفغانية والقوة الأمنية الدولية الحيز الأمني ليشمل المقاطعات الشمالية والجنوبية للولاية. وشهدت مقاطعات وسط وشمال هلمند وسانغين وكاجاكي زيادة في حرية الحركة. وتوقف العمليات التي تجرى في جنوب هلمند تدفق المقاتلين المتمردين والإمدادات من جهة باكستان. كما أن قدرات الشرطة الأفغانية الرسمية آخذة في التحسن وأصبح في إمكان العديد من الوحدات العمل دون مساندة القوة الدولية. وتواصل حوادث العنف انخفاضها على وجه الإجمال وهي أقل من الحوادث المسجلة لنفس الفترة من السنة الماضية؛

(ب) القيادة الإقليمية الجنوبية - بالرغم من محاولات المتمردين إعاقة تحقيق الحكومة للمكاسب في منطقة القيادة الإقليمية الجنوبية وخصوصا في منطقة قندهار، أظهرت جهود تحسين الحوكمة والأمن تقدما. وسيظل الطالبان الأفغان مستمرين في تركيزهم على الجنوب غير أن الاتجاه التنازلي في أحداث العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير يظهر عدم قدرتهم على العودة إلى المستويات التي عرفتها المنطقة سابقا خلال مواسم القتال الحاسمة

بالنسبة لهم. وواصلت عمليات القوة الأمنية الدولية زيادة الضغط على الأوضاع المالية للمتمردين وشبكاتهم اللوجستية مؤدية إلى زيادة الحد من قدراتهم. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يزيد بروز عمليات التهديد والاعتقال لأنها تتطلب موارد أقل؛

(ج) القيادة الإقليمية الشرقية - استمر العنف بمستويات أعلى من المتوقع، وهو منتشر في كافة أنحاء منطقة القيادة بسبب التنوع الجغرافي للعدو. فبفضل الإمدادات والمقاتلين الآتين من باكستان والمنقولين عبر الحدود يتمكن المتمردون في المنطقة من الحفاظ على قدراتهم العملياتية وعلى النسق العالي لعملياتهم. وتوسع عمليات القوة الأمنية الدولية وقوات الأمن الوطني مع مبادرات الأمن المحلية الأفغانية، إلى قطع طرق الإمداد هذه مما يؤدي على نحو متزايد إلى إرباك عمليات المتمردين في المنطقة؛

(د) القيادة الإقليمية الشمالية - بالرغم من استمرار وجود بعض التهديدات، تشهد منطقة القيادة الإقليمية الشمالية مستويات قليلة نسبياً من الهجمات، وتمثل بيئة آمنة إلى حد كبير بالمقارنة مع باقي أنحاء أفغانستان. ويستطيع المتمردون المحليون القيام بهجمات من حين لآخر لكنها تقتصر على استعمال أجهزة التفجير اليدوية الصنع وأعمال التحرش ومحاولات القيام بهجمات الموجهة إلى أهداف بارزة، الرامية في أغلب الأحيان إلى التقليل من التأثير الطاجيكي في الشمال؛

(هـ) القيادة الإقليمية الغربية - يمثل استمرار العمليات الناجحة لقوات الأمن الوطني والقوة الأمنية الدولية، وزيادة الاستهداف الفعال للمتمردين، والدعم الذي يقدمه السكان المحليون الأسباب الرئيسية لانخفاض الحوادث الأمنية بالمقارنة مع الفترة الزمنية نفسها من السنة الماضية. ونتيجة لذلك، يبدو أن المتمردين يفقدون حريتهم في الحركة، وفي القيام بعملياتهم، وينخرطون بأعداد متزايدة في برنامج إعادة الإدماج؛

(و) القيادة الإقليمية للعاصمة - وقعت حوادث أمنية أقل في منطقة مدينة وولاية كابل في فترة الثلاثة أشهر الأخيرة بالمقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية، ومن المحتمل أن يكون ذلك بسبب العمليات التي نفذت في الفترة من أيار/مايو حتى آب/أغسطس ونجاح عمليات البحث عن مخابئ الأسلحة. ومن الأحداث المهمة في هذه المنطقة وقوع عدد من الهجمات الموجهة إلى أهداف بارزة في ولاية كابل حيث أبدت قوات الأمن الوطني قدرة جيدة على الرد. وخلال هذه الفترة، تركزت هجمات المتمردين بصفة أساسية على محاولات تهدف إلى زعزعة الثقة في التصورات المتعلقة بتحسين الأوضاع الأمنية مع تولى قوات الأمن الوطني الأفغانية المسؤولية عنها.

قوات الأمن الوطني الأفغانية

٩ - تواصل قوات الأمن الوطني الأفغانية إحراز تقدم سواء في الحجم أو القدرة وذلك في سياق تهيؤها للاضطلاع بدور القيادة في الأمور الأمنية وإكمال العملية الانتقالية في عام ٢٠١٤. وتم بالفعل تحقيق الهدف الموضوع لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، والمتمثل في زيادة عدد هذه القوات إلى ٦٠٠ ٣٠٥ فرد، وتسير القوات على المسار الصحيح لبلوغ الهدف الموضوع لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ والمتمثل في وصول عددها إلى ٣٥٢ ٠٠٠ فرد. وأصبحت وحدات قوات الأمن الوطني، بدعم من القوة الدولية وبناء على مشورتها، تكتسب عموماً القدرة تدريجياً، وتقوم بتحسين قدرتها على القيام بعمليات مستقلة. وتبذل حالياً جهوداً من أجل إنشاء مركز قيادة فعال على الصعيد الوطني والإقليمي، وتحسين قدرات التخطيط والتنسيق. ومن ناحية أخرى تزداد مشاركة المرأة في القوات، حيث تشغل النساء حالياً ما يقارب ١ ٥٠٠ وظيفة مختلفة في جميع مستويات قوات الأمن الوطني، بما في ذلك ٥ ربانات للطائرات في القوات الجوية الأفغانية.

١٠ - وتضطلع قوات الأمن تدريجياً بالمزيد من المسؤولية عن تدريب قواتها. ويشرف إنشاء مؤسسات للتدريب على الاكتمال، ويشجع على التأهيل المهني التدريجي لأفراد الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية في خمسة مجالات للتركيز هي: تدريب المدربين والموجهين الأفغان؛ وتسريع إعداد القادة؛ وهيئة مهارات ومجال محو الأمية واكتساب المهارات المهنية؛ وتلقين روح الإشراف، وإنشاء مؤسسات وأنظمة وعناصر تمكينية قادرة على الاستمرار. ولا تزال هناك حاجة لمدرين واستشاريين من المجتمع الدولي من أجل التعجيل بعملية التأهيل المهني لقوات الأمن وإنشاء قوات أمنية تتسم بالفعالية والاستدامة.

الجيش الوطني الأفغاني

١١ - ازداد قوام الجيش الوطني الأفغاني إلى ما يفوق بقليل ١٧٣ ٠٠٠ جندي. ودخل الجيش الأفغاني المرحلة الأخيرة للنشر في الميدان، وهي المرحلة التي تهدف إلى تعزيز استدامة وجود قوة مهنية على قدر أكبر من التوازن، قادرة على الاضطلاع بدور القيادة الأمنية. ولتحقيق هذه الغاية، يتم تشكيل وحدة للدعم القتالي ووحدة الدعم الخدمي للقتال وقوات للألوية والفيالق وتدريبها. ويستمر استحداث فرع لوجستي أكثر استقلالاً، بما في ذلك نظام صحي للجيش الوطني الأفغاني مع التركيز على إدارة جودة الخدمات الطبية. وعلاوة على ذلك، تبذل جهوداً من أجل الاتفاق النهائي على إنشاء هيئة تدريب كاملة تسمح للجيش بتأهيل القوات بنفسه. ولهذا الغرض أنشئت قيادة تدريب للجيش وتشتغل ١٢ مدرسة فرعية

بصفة دائمة وبقدرة كاملة وتستقبل أكثر من ٢٠ ٠٠٠ متدرب. وكما أن المستوى الإجمالي لتدريب الجيش أخذ في التزايد على نحو بطيء لكنه مُطرد.

١٢ - واتسمت عمليات التحنيد في الجيش بقوتها وتوازنها من الناحية العرقية. وتجاوزت معدلات الإبقاء على الأفراد الأهداف المتوخاة، لكنها تواجه تحديات متعلقة بمعدلات التناقص العالية التي تُؤد تكاليف توظيف وتدريب إضافية. و بغية التصدي لهذا المسألة الملحة، تم وضع خطة شاملة، تتيح حلولاً في المدين المتوسط والطويل، في شراكة مع القادة الأفغان.

١٣ - وبالنسبة لوححدات الجيش العملياتية في الميدان، هناك عدة مجالات يجب أن تشهد تحسناً منها، مهارات القيادة؛ والتناقص الكبير في الأفراد، والتخطيط لشؤون الموظفين، والتنسيق التكتيكي واللوجستيات.

القوات الجوية الأفغانية

١٤ - يتم حالياً تطوير القوات الجوية الأفغانية. وإضافة إلى استقدام الموظفين وعمليات التأهيل المهني اللذين سلطت عليهما الأضواء في التقارير السابقة، حقق بناء الهياكل الأساسية تقدماً كبيراً. وتم إنجاز ٢٢ مرفقاً جديداً في سياق دعم وجود قوات جوية مكثفة ذاتياً. ويتوقع عمل استثمارات مهمة من أجل تحسين مؤسسات تدريب القوات الجوية وهيكلها الأساسية، وهما شرطان مهمان للغاية من أجل التطوير السليم والاكتفاء الذاتي. وتستخدم القوات الجوية الأفغانية ٥٩ طائرة، بما في ذلك ٤٢ طائرة هليكوبتر، وستتم زيادة هذا العدد ليلغ ١٤٥ طائرة عندما يتم النشر الكامل للقوات الجوية في الميدان في عام ٢٠١٦. وبلغ قوام القوات الجوية ٩٠٠ ٤ فرد. وفي سياق تطوير القوات وتدريبها يبقى الدعم الدولي حاسماً من أجل بلوغ هذا الهدف.

الشرطة الوطنية الأفغانية

١٥ - يبلغ القوام الحالي للشرطة الوطنية الأفغانية ما يزيد قليلاً على ١٣٩ ٠٠٠ فرد، بما يشمل ١٠ ٠٠٠ ضابط شرطة تقريباً يعملون في برامج تدريب مختلفة. وثمة تركيز كبير على إكساب القوة الكفاءة المهنية. وقد تم تمديد فترة الدورة الأساسية للشرطة (المسماة الآن دورة التدريب التمهيدي للشرطة) من ستة إلى ثمانية أسابيع؛ وسيتم توفيرها لكل المتقدمين الجدد في الشرطة، من ضباط الدوريات أو ضباط الصف، أو ضباط الشرطة.

١٦ - وللمرة الأولى منذ إنشاء القوة في عام ٢٠٠٦، تم تشكيل لواء جديد للشرطة الوطنية الأفغانية لحفظ النظام المدني. وبالإضافة إلى ذلك، حدثت تحسينات في المديرية العامة للوحدات الخاصة للشرطة. وقامت هذه القوة على الأخص بدور مهم في الإحباط الناجح للهجمات الأخيرة التي تعرضت لها مدينة كابل.

القدرات المؤسسية

١٧ - تعمل الوزارات الأمنية، بمساعدة بعثة التدريب التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان القيادة الانتقالية الأمنية المشتركة لأفغانستان، على نحو متواصل من أجل تطوير قدراتها على تكوين قوات الأمن ودعمها.

١٨ - وتفيد التقييمات بحاجة وزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة لبعض المساعدة من التحالف الدولي من أجل القيام بمهامها. وتم إحراز تقدم في مجالات الاتصالات الاستراتيجية وميزانية لدفاع، والإبلاغ عن التأهب، وتقديم الدعم اللوجستي. وعلاوة على ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حسنت وزارة الدفاع قدراتها كما يتبين من خلال إدارة تنفيذ عملية الانتقال المتعلقة بالشرطة الأولى.

١٩ - وتشير التقييمات إلى أن وزارة الداخلية تحتاج حالياً لمساعدة التحالف ويتوقع منها إحراز تقدم بحيث لا تستلزم سوى بعض المساعدة مع نهاية عام ٢٠١٢. وتم بناء أربعة مراكز إقليمية للوجستيات من أصل ثمانية مراكز مقرر، ونقطة إمداد واحدة على صعيد الولاية ودخلت حالياً حيز التشغيل، بالرغم من أن القدرة على ملء الوظائف المدنية الشاغرة يعيقها انعدام وجود أجور للخدمة المدنية والحاجة إلى إصلاح نظام الرتب.

شركات الأمن الخاصة/قوة الحماية العامة الأفغانية

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز تقييم التقدم المحرز الذي دام تنفيذه ستة أشهر، وخلص التقييم إلى أن المؤسسة التابعة للدولة لم تكن متطورة بالشكل الكافي ولم تكن قوة الحماية العامة الأفغانية سائرة في الطريق الصحيح من أجل الإيفاء بالآجال الزمنية اللازمة لتلبية شروط استراتيجية الفترة الانتقالية والمرسوم الرئاسي. ونتيجة لذلك، وافق كل من قائد القوة الدولية والسفير الأمريكي على إنشاء المكتب التنفيذي للبرنامج المشترك، وهو نواه أساسية لتطوير المؤسسة التابعة للدولة في وزارة الداخلية. وسيساعد المكتب حكومة أفغانستان في نقل الخدمات الأمنية من شركات الأمن الخاصة إلى قوة الحماية العامة الأفغانية وسيساعد هذه القوة في وقت لاحق في بناء القدرات اللازمة من أجل تقديم خدمات أمنية دون انقطاع في مختلف أنحاء أفغانستان. ويضطلع حالياً بالكثير من أنشطة التخطيط من أجل

إنشاء المكتب التنفيذي للبرنامج المشترك لكي يكتسب القدرة التشغيلية الأولية بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر، على أن يصل إلى القدرة التشغيلية الكاملة بحلول ١ آذار/مارس ٢٠١٢. ووافقت وزارة الخارجية الأمريكية على تمويل قوات الأمن الأفغانية، وكان مقررا أن يصدق عليها الكونغرس في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وكان مقررا أيضا أن يقدم رئيس أفغانستان إحاطة إلى الشعب الأفغاني في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر عن مفهوم المكتب التنفيذي للبرنامج المشترك وعن التقدم المحرز حتى تاريخه فيما يخص استراتيجية المرحلة الانتقالية.

الشرطة المحلية الأفغانية

٢١ - يشهد برنامج الشرطة المحلية الأفغانية الذي تتولاه وزارة الداخلية زيادة مستمرة في نطاقه. ففي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كانت هناك ٥٣ دائرة شرطة محلية، من أصل ٩٩ اعتبرت حكومة أفغانستان قادرة على العمل. ويقترب عدد الموظفين في الشرطة المحلية من ٨ ٥٠٠ فرد، مما يزيد في تحسين الحالة الأمنية والطريقة التي ينظر بها الجمهور إلى الشرطة المحلية. وقد ثبت أن برنامج الشرطة المحلية يشكل تهديدا ملموسا للمتمردين في مناطق أساسية في جميع أنحاء أفغانستان. وكرد على ذلك، بدأ المتمردون حملات التهديد والاعتقالات المحددة الأهداف ضد أفراد الشرطة المحلية وأسراهم. ولم تفلح هذه الاعتداءات في تخويف المجتمعات المحلية التي تحمي هذه الشرطة قراها حماية فعالة ضد هجمات المتمردين.

الخسائر البشرية في صفوف المدنيين

٢٢ - عقدت القوة الأمنية الدولية المؤتمر الفصلي الثاني المعني بالخسائر البشرية في صفوف المدنيين في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. ولا تزال الخسائر البشرية، أيما كان المنسب فيها، تشكل قلقا كبيرا للقوة الأمنية الدولية والحكومة الأفغانية. ويشكل الهدف المتمثل في التقليل إلى أدنى حد من عدد ونطاق الحوادث التي تسفر عن وقوع الخسائر البشرية هدفا هاما للغاية للقوة. ويعد وقوع أي خسارة بشرية في صفوف المدنيين أمرا لا يمكن تحمله. وثمة أيضا حاجة مهمة للغاية لإدارة عواقب هذه الحوادث بفعالية عند وقوعها، كما أن هناك عددا من الإجراءات الموضوعية للتعامل مع المسائل الناتجة عن حوادث وقوع الخسائر البشرية في صفوف المدنيين بأسرع وأبجع طريقة ممكنة. ويشير الإبلاغ عن الحوادث في فترة الثلاثة أشهر المشمولة بالتقرير إلى أن المتمردين هم المسؤولون عن ٨٥ في المائة تقريبا من الوفيات المدنية المتعلقة بالقتال، وعن نسبة أعلى في العدد الإجمالي للحوادث المرتبطة بوقوع الخسائر البشرية. ومع ذلك، لا يزال بمقدور المتمردين استغلال حوادث وقوع الخسائر البشرية والتلاعب بها لكي تخدم مصالحهم، حيث ينظر السكان الأفغان إلى القوة الأمنية الدولية

باعتبار أنها المسؤولة عن جميع الحوادث التي تقع فيها خسائر بشرية. وقد شهد العدد الإجمالي للخسائر البشرية في صفوف المدنيين انخفاضاً في الفترة المشمولة بالتقرير؛ فانخفض عدد الحوادث المرتبطة بوقوع خسائر بشرية في صفوف المدنيين التي تسببت فيها القوة بمعدل ٢٧ في المائة، بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق، بينما انخفضت الخسائر التي تسبب فيها المتمردون بنسبة ٢٠ في المائة. والرسالتان الرئيسيتان في هذا المجال هما الجهود التي تبذلها القوة الدولية للحد من الخسائر البشرية في صفوف المدنيين، وعدم الاكتراث الذي يبيده المتمردون إزاء السكان الأفغان باستعمالهم العشوائي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

مكافحة المخدرات

٢٣ - تبين دراسة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الاستقصائية للأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١١، أن زراعة خشخاش الأفيون زادت في جميع أنحاء البلد بنسبة ٧ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٠ لتصل إلى ١٣١ ٠٠٠ هكتار تقريباً، حيث يوجد ٩٥ في المائة من مجموع الزراعات في تسع ولايات في المنطقتين الجنوبية والغربية. وتحدث هذه الزيادة في الغالب في المناطق التي تفتقر للأمن والحوكمة والتنمية الاقتصادية حيث يجذب المزارعون إلى أسعار الأفيون العالية نتيجة للنقص الحاصل في المتاح من الأفيون الناجم عن آفة الخشخاش التي وقعت في عام ٢٠١٠.

٢٤ - وواصلت القوة الأمنية الدولية التابعة لحلف شمال الأطلسي في حدود مهمتها، استهداف تجارة المخدرات عندما كانت تقف على وجود علاقة واضحة بينها وبين حركة التمرد. وأفسحت العمليات المشتركة بين القوات الأفغانية والقوة الدولية المجال للجهود التنموية وإنفاذ القانون التي تهدف إلى توفير بدائل عملية ومستدامة للزراعات غير المشروعة. وتبين الاتجاهات الملحوظة (مثل الوضع في منطقة وسط هلمند) أن زراعة الخشخاش توقفت بصفة شبه تامة داخل "حيزات الأمن" التي أوجدتها القوة الدولية والمناطق التي كان وجود الحكومة الأفغانية فيها قوياً. وسجلت ولاية هلمند، التي تعد أكبر منتج للمواد الأفيونية، انخفاضاً في زراعة الخشخاش للسنة الثالثة على التوالي، مع حدوث انخفاضات هائلة في مقاطعة مرجه، وهي منطقة تركزت لعمليات القوة الأمنية الدولية. ولذلك فإن مشاركتنا الواسعة النطاق في ولاية هلمند تظهر أنه يمكن تحقيق تغييرات مستدامة في اقتصاد الخشخاش إذا تم إجراء تحسينات منسقة ومتوازنة في الأمن والحوكمة والتنمية الريفية.

٢٥ - وستواصل القوة الأمنية الدولية العمل بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع الدولي من أجل دعم الحكومة الأفغانية في استراتيجيتها الوطنية الشاملة لمكافحة المخدرات، مع الاستمرار في الوقت نفسه في تحسين فهم الروابط بين تجارة المخدرات

والتنمرّد، فضلا عن فهم الالتقاء بين تجارة المخدرات والفساد. وتعتمد المكاسب المستدامة لمكافحة المخدرات في أفغانستان على اتباع النهج الشمولي ووجود الالتزام الطويل الأجل.

الحوكمة

٢٦ - شهدت قدرات الحوكمة في أفغانستان تحسينات هامشية على مدى فترة الثلاثة أشهر الماضية شملت، استمرار تنفيذ العملية الانتقالية، ويجدد التقدم نحو حل أزمة مصرف كابل، وحدثت بعض التسويات داخل البرلمان بشأن نتائج الانتخابات الماضية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى المزيد من تطوير الحوكمة حتى يمكن دعم العملية الانتقالية ولا بد من توفير دعم مديني دولي للتمكن من تحقيق النمو في المستقبل وذلك على النحو التالي:

(أ) واصلت الحكومة الأفغانية العمل بالاشتراك مع حلف شمال الأطلسي على تنفيذ برنامج مناطق الانتقال الداخلة في الشريحة الأولى، فضلا عن التخطيط للشريحة الثانية. وكانت هذه العملية منهجية ومدروسة من جميع النواحي، ودُعمت على نحو متزايد بالتفاعل القوي فيما بين عدة وزارات أفغانية. وحتى الآن، لا تزال العملية الانتقالية سليمة كما أن التقدم المبدئي المتحقق إيجابي. وكما هو متوقع، حاول المتمردون زعزعة استقرار العملية الانتقالية، غير أن الحكومة الأفغانية ظلت صامدة في وجه هذه المحاولات؛

(ب) حققت الحكومة الأفغانية تقدما كبيرا في التعامل مع أزمة مصرف كابل خلال فترة الثلاثة أشهر المشمولة بالتقرير. وقد أزيلت العقوبات الرئيسية التي تعوق إفساح المجال لبرنامج جديد لصندوق النقد الدولي، بما في ذلك الموافقة البرلمانية على مشروع قانون بشأن إعادة رسملة المصرف المركزي. ومن المتوقع أن يوضع البرنامج الجديد لصندوق النقد الدولي خلال فترة الثلاثة أشهر المقبلة. وتم القيام ببعض الإصلاحات الهيكلية التي ينتظر أن تساعد على منع وقوع أزمة مماثلة في المستقبل. وأعاد هذا التقدم ثقة المانحين في عملية كابل؛

(ج) وفي غضون سنة تقريبا عقد أول اجتماع للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، مما أسفر عن إقرار سبعة برامج وطنية إضافية ذات أولوية. ومن المتوقع أن يتم إقرار ستة برامج مماثلة أخرى على الأقل خلال فترة الثلاثة أشهر المقبلة. مما يمثل تقدما كبيرا في عملية كابل؛

(د) وخلال الربع سنة الماضية، بدأ مجلس العموم (ولسي حركه) الاضطلاع أخيرا ببعض مسؤولياته بعد أكثر من سنة من انتخاب أعضائه من قبل الشعب الأفغاني. وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية، ألغت لجنة الانتخابات المستقلة عضوية ٩ نواب (وليس ٦٢ كما أعلن في فترة الثلاثة أشهر السابقة)، وقام تسعة نواب برلمانيين جدد بحلف اليمين.

ويعمل مكتب الممثل المدني السامي للئاتو بنشاط مع القوة الدولية من أجل مواصلة العمل مع البرلمان؛ باعتبار أن هذه الفترة حاسمة وأنه من الضروري للغاية أن يجري التعامل بالقدر اللازم من الحس السياسي واحترام السيادة الأفغانية. وسيكون التعاون الوثيق مع المجتمع الدولي الأوسع، ومع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على وجه الخصوص، حيويًا في هذا المسعى.

٢٧ - وعلى الجبهة الدبلوماسية، شارك الرئيس كرزاي والحكومة الأفغانية في العديد من المؤتمرات الإقليمية وزادا في مقدار المشاركة الدولية. وخلال فترة الثلاثة أشهر أقامت أفغانستان أول شراكة ثنائية استراتيجية من خلال اتفاق وقعته مع الهند. واستمرت المفاوضات بين الولايات المتحدة وأفغانستان من أجل التوصل إلى شراكة مماثلة. وتوترت العلاقات بين باكستان وأفغانستان خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب قضايا القصف عبر الحدود.

٢٨ - وزار كابل خلال الفترة المشمولة بالتقرير فريق برنامج بناء التراهة التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي (٩-١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، والتقى بكل من وزير الدفاع واردةك، والدكتور غني (المستشار الخاص للرئيس)، وعدد من كبار المسؤولين في وزارتي الدفاع والداخلية. وناقش الفريق تقارير استعراض الأقران لبناء التراهة (بناء على التقييمين الذاتيين اللذين أحرهما الوزارتان لبرنامج بناء التراهة) مع مسؤولين وزاريين كبار لقياس رد الفعل الأفغاني على التقارير وتحديد مسارات مناسبة للعمل. وفي اجتماعات مع البنك الدولي، وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في أفغانستان، والسفارات الموجودة في كابل، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، زاد الفريق أيضا التوعية ببرنامج بناء التراهة التابع للئاتو فيما بين أصحاب المصلحة وشجع منظمات المجتمع الدولي والبلدان ذات المصلحة على دعم برنامج بناء التراهة. واستقبل الأفغان الفريق الزائر بحفاوة، واتخذوا سلسلة من الإجراءات لدعم البرنامج. ويعد البرنامج عنصرا ذا قيمة على المدى الطويل من بين عناصر الشراكة الدائمة للئاتو مع أفغانستان.

٢٩ - وعلى الرغم من إحراز حكومة أفغانستان بعض التقدم في التصدي للفساد داخل الهياكل الرسمية، لا تزال الحالة في أفغانستان منطوية على تحديات بالغة. وقد عاجلت الحكومة بعض الحالات البارزة مثل الحالة المتعلقة بوزارة النقل والطيران المدني المحالة إلى المكتب الأعلى للإشراف على مكافحة الفساد قضية عن ١٧ حالة متعلقة بمصرف كابل، يجري حاليا إحالتها إلى مكتب النائب العام. وكانت الإنجازات الأخيرة في جهود مكافحة الفساد مشجعة في المجالات التي كان للمجتمع الدولي فيها دور هام. ويتغير تدريجيا تصور الشعب

الأفغاني للفساد داخل الحكومة وتأثيره على حياتهم اليومية وبات الآن يكتسب صبغة أكثر إيجابية. وتتركز جهود القوة الأمنية الدولية على زيادة الإرادة السياسية لدى القادة الأفغان من أجل التصدي لهذه المشكلة، من خلال التدليل على أن بلادهم ومصالحهم ستستفيد من جهودهم الخاصة في هذا المجال. وتحسنت علاقة العمل بين القوة والمسؤولين الأفغان تحسنا كبيرا من خلال فرقة العمل "شفافية" وهي جهاز القوة الخاص بمكافحة الفساد، إذ يفهم كبار القادة الأفغان الآن على نحو أفضل مبادرات القوة الدولية من أجل مكافحة الفساد ويريدون المشاركة فيها، لا سيما داخل الوزارات الأمنية والسلطة القضائية. وبرعاية من الرئيس كرزاي، أنشأ الزعماء الأفغان، على أساس مبادرة من القوة الدولية، منتديات رفيعة المستوى مع المجتمع الدولي من أجل التصدي المشترك لمشكلة الفساد في الأجهزة الرسمية.

٣٠ - **تطور فرق إعادة إعمار الولايات** - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اقترح الممثل المدني السامي للناو على الدول المساهمة في فرق إعادة إعمار الولايات تقديم مشاريع الخطط خاصة بالتطور بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وتشرح هذه الخطط بشكل واضح كيف سينتقل فريق إعادة الإعمار من مفهوم الأداء المباشر إلى بناء القدرات؛ وكيف سيكون الوضع النهائي المتوقع لتطور فريق إعادة الإعمار حين تكمل الولايات العملية الانتقالية؛ وما هي المهام الحاسمة التي يقوم بها فريق إعادة الإعمار حاليا؛ وما هي الأجهزة الأفغانية التي ستضطلع بهذه المهام بعدما يتم الإنهاء التدريجي لعمل الفريق.

التنمية

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت الجهود المتضافرة للقوة الدولية وقوات الأمن الوطني الأفغانية عن تهيئة سياق مؤات للانتقال في عدة مناطق. وسمح تحسن الوضع الأمني في أنحاء البلد بتنفيذ عدد من المشاريع الإنمائية. وكانت هناك تحسينات ملحوظة في البنى التحتية الاستراتيجية، وفي رفاه الأفغان نظرا لتحسن الظروف الأمنية الذي حققته القوة الدولية وقوات الأمن الوطني الأفغانية. وتتضمن النقاط الجديرة بالذكر فيما يخص الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي:

(أ) استمر إحراز التقدم في شبكة الطرق. ومن المتوقع أن تكتمل أشغال إصلاح نفق سالانغ قبل حلول فصل الشتاء. غير أن الممر الرابط بين الشرق والغرب والجزء الأخير من الطريق في الهضبة العليا لنهر هلمند الممتد من سد كاجاكي إلى الطريق الدائري لا يزالان بحاجة إلى التمويل؛

(ب) في آب/أغسطس ٢٠١١، أرسيت المناقصة الخاصة بالمرحلة الأولى لبناء سد كمال خان على نهر هلمند. وبما أن السد سوف يؤثر على تدفق المياه في نهر هلمند إلى

إيران، سيكون مطلوباً عقد اتفاقات المياه العابرة للحدود الوطنية لتسهيل تنفيذه، وكذلك بيان الاستثمارات الدولية المحتملة في عمليات بناء سدود أخرى في أفغانستان؛

(ج) يعد تطوير نظام السكك الحديدية في أفغانستان حيويًا للتوسع الاقتصادي في البلد، ولا سيما في قطاع التعدين. وقد تم التوقيع على عقد للتشغيل والصيانة مع شركة السكك الحديدية الأوزبكية، مما يجعل خط السكك الحديدية الممتد من مزار الشريف إلى هيرتان جاهزًا للتشغيل. وبالإضافة إلى ذلك، تم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ تشكيل فريق استشاري للسكك الحديدية مدعوم من القوة الدولية للعمل الوثيق مع حكومة أفغانستان والجهات المانحة للسكك الحديدية وقطاع صناعة التعدين من أجل دعم خطط الحكومة لتطوير السكك الحديدية وتعزيز روابطها بشبكات السكك الحديدية الإقليمية الأوسع نطاقاً؛

(د) والعمل جارٍ من أجل تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة الانتقالية لمطار كابل الدولي، وهي المرحلة التي تراعي تدريب الموظفين الأفغان العاملين في وظائف محددة متعلقة بالملاحة الجوية. وسوف تكون هذه الخطة بمثابة المرجع الأساسي للخطط التي تضعها سلطات طيران قندهار ومزار الشريف وهرات. وعلاوة على ذلك، سيرفع نظام تعددية الأطراف الذي يتم إعماله حالياً، درجات السلامة والفعالية في مجال الطيران. وتعمل القوة الدولية مع وزارة النقل والطيران المدني وسلطات الطيران الأمريكية والألمانية من أجل تطوير هيئة الطيران المدني الأفغانية بغية تمكين عناصر الحكومة في هذا القطاع الحاسم.

(هـ) وتسعى الحكومة الأفغانية إلى توليد المزيد من إيرادات الضرائب من خلال فرض ضريبة القيمة المضافة على السلع الاستهلاكية في عام ٢٠١٤ من أجل تعويض انخفاض تمويل المعونة. وسيكون هذا الأمر خطوة مهمة من خطوات تمكين الحكومة من تحمل تكاليف العمليات والإدامة بعد رحيل القوة الدولية، فيما يتعلق بقوات الأمن الوطني الأفغانية، وسد الفجوة المالية الناتجة عن المصروفات التشغيلية ومواجهة أثر هذا الرحيل على القدرات البشرية والمالية للحكومة من أجل تمكينها من مواصلة القيام بالمهام ودعمها.

٣٢ - ويعد إحراز تقدم متزامن في قطاعات الأمن والحكومة والتنمية والمصالحة والتعاون الإقليمي، مع التركيز الخاص على أفغانستان، ضرورياً من أجل دعم انتقال المسؤولية عن الأمن إلى القيادة الأفغانية في عام ٢٠١٤ ولتمكين السلطات الأفغانية من الاضطلاع بفعالية بالمسؤولية عن شؤون البلد.